**جامعة 8 ماي 1945-قالمة**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**قسم العلوم القانونية والإدارية**

**الجرائم الاقتصادية (ورشة)**

**المقياس**: الجرائم الاقتصادية **أستاذة المادة:** الدكتورة منية شوايدية

**السنة** أولى دكتوراه قانون أعمال **السداسي** الثاني

**طريقة العمل:** ورشة **الحجم الساعي الأسبوعي**: ساعة و نصف

**تقديم:**

الجرائم الاقتصادية هي الجرائم التي ترتكب في المجال الاقتصادي بصفة عامة ، و يمكن أن ترتكب هذه الجرائم في أي مرحلة من مراحل العملية الاقتصادية ، وتحديداً في مرحلة الإنتاج أو التوزيع أو والاتجار بالسلع والخدمات ، و هي الجرائم التي تمس بالاقتصاد الوطني بصفة عامة. و تعد هذه الجرائم من أهم عوائق النهوض بالاقتصاد.

**طريقة العمل:** ورشة

باعتبار مقياس الجرائم الاقتصادية مقرر عل طلبة الدكتوراه قانون أعمال في شكل "ورشة"، فهذه الطريقة تعتمد أساسا على التحليل و النقاش مع الطلبة و اشراكهم في العمل البحثي و اختيار عناصر و محتوى الورشة، مع التركيز على المحاور الأساسية و التي لم سيبق للطلبة دراستها في مرحلة التدرج ( ليسانس و ماستر).

**المحاور المقررة حسب البرنامج:**

1. **القانون الجنائي الاقتصادي:**

يعتبر القانون الجنائي الاقتصادي مفترق طرق بين عدة فروع للقانون: حيث يدرس عموما القانون المطبق على المشاركين في الحياة الاقتصادية. فالجريمة الاقتصادية بصفة عامة هي السلوك المعادي للاقتصاد أي هي التصرفً الاجرامي (لشخص طبيعي أو اعتباري) الذي يضر باقتصاد البلاد.

1. **مجاله و مصادره**

تتنوع مصادر القانون الاقتصادي الجنائي و تتعدد مجالاته فنجد له علاقة بعدة فروع من القانون حيث يستمد مصادره من: قانون المستهلك ، قانون الجمارك، قانون المالية ، قانون البنوك و القانون التجاري فيما يتعلق بالشركات، ، هذا من جهة و من جهة أخرى يستمد مصدره من القانون الجنائي ، باعتباره قانون الجريمة والقمع المترتب عنها.

1. **خصوصية الجرائم الاقتصادية**

للجرائم الاقتصادية خصوصية، حيث أنها ذات طبيعة متعددة الأبعاد سنحاول الوصول إلى هذه الخصوصية بالتعرض إلى بعض الآراء الفقهية، و من خلال التطرق في هذا المحور إلى الأركان الواجب توافرها لقيام الجريمة الاقتصادية.

1. **أنواع الجرائم الاقتصادية**

هناك أنواع عديدة و مختلفة للجرائم الاقتصادية لا يسعنا دراستها بالتفصيل في هذا السداسي، و عليه سيتم اختيار بعض الجرائم على سبيل المثال لا الحصر: كجرائم البورصة، جريمة الإفلاس بالتدليس، جريمة تزوير العملة، جريمة تبييض الأموال....كما يمكن للطلبة تقديم اقتراحاتهم لدراسة جرائم أخرى.

1. **مكافحة الجرائم الاقتصادية**

يخصص هذا المحور لدراسة أهم الوسائل و الآليات التي وضعها المشرع الجزائري لمكافحة الجرائم الاقتصادية كالآليات البنكية، -مع أخذ أمثلة من التشريعات المقارنة-، و التركيز على بعض القوانين، كقانون محاربة الفساد و قانون مكافحة تبييض الأموال.